انجازات وزارة الثروة السمكية وفقا للإ صلاحات الحكومية وبرنامج الرئيس

الوزارة تنجز 70 بالمائه من المشاريع التي تضمنها برنامج الرئيس

انجاز 80 ٪ في مجال البنية التحتية وتحضيرات لإنشاء 18 مصنعاً لإنتاج الثلج ومختبرات مراقبة وتحديث مصانع التعليب وتوفير وحدات صيد تقليدية وقوارب للصيادين

صنعاء/سبأ:

أكـدت وزارة الثروة السـمكية أن الإصلاحات الحكومية المدعومة بالتزام رئاسـي أسـهمت في تحفيز القطاع السمكي ليكون من أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن .

وقالت الوزارة إ ن تطور القطاع السمكي خلال السنوات القليلة الماضية ساهم في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو 70 بالمائة من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا ، مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك بلغ مع نهاية العام 2007 م إلى 8 كيلو جرامات.

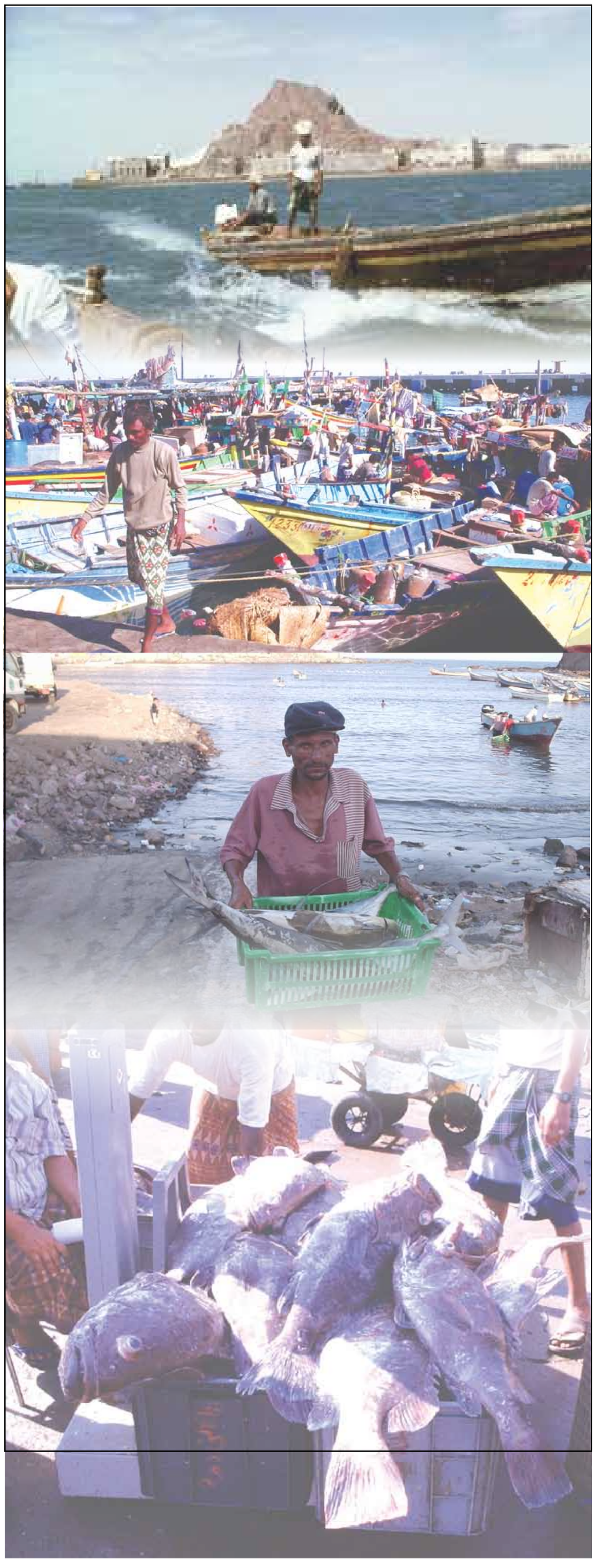

وأرجعت الـوزارة ما يشهده هذا القطاع من قفزات نوعية تمثل في زيادة طلبات الاستثمار على القطاع السمكي خلال الفترة من 1992 إلى 2007م الى نحو 161 مشروعا سمكيا بتكلفة استثمارية تبلغ 41 مليار ريال وبموجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت 39 ملياراً و804 ملايين ريال وفرت ما يقارب أكثر من ستة آلاف فرصة عمل إلى الترجمة العملية للخطط والإستراتيجيات الحكومية و للمصفوفة التنفيذية لبرنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

وفي هذا الصدد قال وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان أن العام الماضي شهد نقلة نوعية في مجال تطوير أنشطة القطاع السمكي منها إستحداث عدد من القطاعات التخصصية في ديوان الوزارة وإنشاء هيئة للأبحاث السمكية تضم في إطارها عدد من المراكز أبحاث السمكية فضلا عن

بدء الأعمال الاستهلالية لمرحلة إعادة هيكلة القطاع السمكي

وأضاف .. في إطار البرنامج الإنتخابي الرئاسي فقد تم إعداد مصفوفة الإجراءات التنفيذية للبرنامج ليتم الاسترشاد به في إطار جملة من الخطوات التنفيذية وعلى هـذا خصص الرئيس مليار دولار لتمويل مشروعات البرنامج حيث تم إدراج قوارب صيد للشباب ووحـدات سكنية للصيادين ومشاريع البنية التحتية وتحسين جودة الصادرات السمكية وتوفير فرص عمل للشباب وأكد شملان أن وزارتـه تمكنت من تنفيذ ما نسبته 70 بالمائة من المشاريع التي تضمنها البرنامج الإنتخابي الرئاسي والبرنامج العام للحكومة .مبيناً أن تلك المشاريع توزعت في مجالات البنية التحتية و الإهتمام بالصيادين وحماية الثروة السمكية وتنظيمها وتعزيز مشاريع البنية التحتية من موانئ تسهيلات ومراكز إنزال فضلاً عن مشاريع إستثمارية وخدمات أخرى مترابطة بها.

وبين الوزير أن وزارته انجزت في مجال البنية التحتية ما نسبته 80 بالمائة والتي تمثلت في مشروع ميناء ميدي السمكي بمحافظة حجة بتكلفة 7ر6 مليارات ريال كما وفرت تمويل خارجي من صندوق العربي للإنماء لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ميناء الشحر السمكي بمبلغ 12 مليون دولار ونفذت الدراسات الخاصة لإنشاء كواسر الأمواج التجريبية في اثني عشر موقع انزال سمكي.

وقال شملان:»انه يجري حاليا التحضير لإنشاء 18 مصنعاً لانتاج الثلج وتوزيعها في عدد من الجمعيات التعاونية السمكية بتمويل من صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي واستكمال تنفيذ بناء مختبري مراقبة الجودة في المكلا والحديدة بتكلفة تتجاوز 73 مليون ريال بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي واعداد التصاميم والدراسات اللازمة لبناء مختبر مراقبة الجودة في الغيضة بالمهرة والمساهمة بمبلغ 50 مليون ريال في تكلفة تركيب منظومة الإتصالات للصيادين في محافظة حضرموت التي تم تركيب محطاتها في الذكرى الخامسة عشرة للوحدة الوطنية.

وأضاف انه تم استكمال المرحلة الثانية لتأهيل وتحديث خطوط الإنتاج والخزن لمصنع المكلا لتعليب الأسماك الغويزي بتكلفة 150 مليون ريال واستكمال الدور الثالث لمبنى وزارة الثروة السمكية بتكلفة 16 مليون ريال.

وفي جانب الإهتمام بالصيادين اشار وزير الثروة السمكية الى ان الوزارة استكملت الاجراءات الفنية لتوفير 500 وحدة صيد تقليدي وخمسون قارب صيد محسن بمحرك داخلي وثلاثة قوارب محسنة نوع عباري بدعم جزئي من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وسيتم توزيعها للصيادين التقليديين والإعداد لمشروع تأهيل وتوسعة 51 موقع لساحات الحراج النموذجية في عدد من المحافظات الساحلية.

وأشار الى أن هذا المشروع يندرج ضمن مصفوفة الإجـراءات التنفيذية للبرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية الهادف الى الإهتمام بالصيادين التقليديين وتوفير الإحتياجات اللازمة بما يعزز كميات الإنتاج من الأسماك.

وأفاد ان عدد الصيادين ارتفع من 65 الف و198 صياد عام 2002م الى 77 ألف صياد عام 2007م يعملون في على أكثر من عشرون ألف و787 قارب صيد تقليدي ويعولون أكثر من 500 ألف أسرة يضاف اليهم المشتغلين بمجالات الإنزال والنقل والتسويق السمكي والأنشطة السمكية الأخرى لمعامل التحضير ومصنع الثلج وصناعة القوارب وبيع ادوات ومعدات الإصطياد.

وفي المجال الإستثماري قال وزير الثروة السمكية «ان الوزارة وقعت مذكرة تفاهم مع مؤسسة مام العالمية وشركائها لإقامة مشاريع استثمارية في مجال استزراع الروبيان وتربية واصطياد الأسماك والأحياء البحرية

ارتفاع في مقدر نصيب استهلاك الفرد من الأسماك إ لى 8 كيلوجرامات

على امتداد السواحل والمياه السيادية اليمنية، بتكلفة مليار دولار وكـذا توقيع اتفاقية مع شركة التغذية وتربية الأسماك الألمانية «ايكو مارس « لتنفيذ مشروع استزراع وتربية الأسماك بواسطة نظام المزارع المقفلة بحضرموت بتكلفة تبلغ 18 مليون دولار».

وأضـاف شملان: تم أيضا توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة سوجيز اليابانية للإستثمار لإنشاء مشروع إستزراع أسماك التونة في اليمن بتكفة 20 مليون دولار..منوها بأن المشروع سيوفر أكثر من سبعة آلاف فرصة عمل مما يساعد على امتصاص البطالة في أوساط الصيادين.

وفي مجال حماية الثروة السمكية والحفاظ عليها تطرق الوزير الى مشروع الرقابة والتفتيش البحري البالغ تكلفته 5 ملايين يورو بتمويل من الدول المانحة بهدف تطوير أنظمة حديثة لمراقبة القوارب عبر الأقمار الصناعية وكذا تأهيل الكوادر اليمنية في هذا المجال.

وقال ان الوزارة ادخلت تقنيات حديثة في مجال مراقبة القوارب عبر نظام الستلايت على جميع القوارب بهدف منعها من العبث بالثروة السمكية إضافة الى توفير عددا من قوارب الرقابة المنتشرة في المحافظات بالتنسيق مع الجهات المعنية لحماية الثروة السمكية.

وبين ان الحكومة ركزت خلال الفترة الماضية على اعـداد الخطط وسـن التشريعات المنظمة للأنشطة السمكية والتي تضمنها البرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية وذلك من خلال إصدار القانون رقم (2) لسنة 2006م الذي نظم مجمل عمليات الإصطياد وأنشطة وزارة الثروة السمكية في مختلف المجالات.

وأشـار الـى أن الـوزارة خصصت أيضا خمسة مليار ريـال من البرنامج الإستثماري لها للعامين 2008 - 2009م لتمويل مشاريع البنية التحتية في المحافظات الساحلية.

من جهته استعرض وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية عبدالهادي الخضر المشاريع المنضوية ضمن مشروع الأسماك الخامس والتي تم التوقيع على عقود تنفيذها مع عدد من الشركات العالمية ضمن المكون الأوروبي بمشروع الأسـماك الخامس، أهمها بناء ثـلاث سـاحات حراج نموذجية في كل من الصليف بمحافظة الحديدة ومنطقة «الدويكار» بمحافظة عدن و»شقرة» بمحافظة المهرة وإنشاء مصانع للثلج في 21 موقعاً سمكياً بتكلفة تتجاوز 3 ملايين دولار ،سيبدأ تنفيذها مطلع أكتوبر القادم.

وقـال وكيل الـوزارة لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية:»انه تم توقيع عقد مشروع إعـادة تاهيل الموانئ السمكية في الخوبة بالحديدة وميناء الحديدة وميناء نشطون في المهرة بتكلفة إجمالية 5ر725 ألف دولار وكذا توقيع اتفاقية إعادة الهيكلة للقطاع السمكي في اليمن مع شركة بـروس شـالارد النيوزلندية في أغسطس الماضي بتكلفة مليون و500 ألف دولار.

وأضاف الخضر أن الوزارة وقعت اتفاقية مع شركة آي جس سيوم العالمية للأعمال البحرية والمقاولات لإعداد الدراسات والتصاميم الفنية الخاصة بإعادة تاهيل ثلاث موانئ سمكية هي الخوبة بمحافظة الحديدة وميناء الحديدة السمكي وميناء نشطون بمحافظة حضرموت بقيمة 850 ألف دولار.

منوها بان الأعمال الإستشارية سيتبعها اعلان مناقصة دولية لشركة استشارية لتنفيذ اعمال التأهيل على الأرض.

ولفت الى أن هذه الإتفاقية سيعقبها توقيع العديد من الإتفاقيات الأخرى في مجال الدراسات وإنشاء المراسي السمكية في 11 مركز إنزال سمكي وكذا إنشاء مراكز إنـزال في ثلاثة مواقع سمكية هي اللحية والصليف وقصيعر.

وأوضح الوكيل ان اجمالي تكلفة المشاريع السمكية التي تم التوقيع على تنفيذها ضمن مشروع الأسماك الخامس بلغت 5ر4 ملايين يورو بتمويل من الإتحاد الأوروبي.

ويعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الإنتاجية الواعدة والقادرة على إيجاد تغيير في هيكلية الإقتصاد اليمني والمساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي.

ويتجلى ذلك في السواحل الطويلة التي تصل الى أكثر من 2500 كيلومتر تحتوي على كميات هائلة من الأسماك والأحياء البحرية ذات القيمة والجودة العالية التي تتيح اصطياد اكثر من 400 طن سنوياً.